Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (2): 59-80
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.2.4

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The impact of diversifying sources of income on achieving economic growth in Iraq for the period (2004-2022)

Ahmed Younis Jabbar Al Khazraji*
College of Islamic Sciences/Iraqi University

Keywords:
Economic diversification, sources of income, economic growth.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 30 Jan. 2024
Accepted 06 Mar. 2024
Available online 30 Jun. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ahmed Younis Jabbar Al Khazraji
College of Islamic Sciences/Iraqi University

Abstract: The strategy of economic diversification (diversifying sources of income) contributes to achieving economic growth by increasing the contribution of economic sectors other than the oil sector to the gross domestic product. The research aims to demonstrate the importance of following the approach of diversifying sources of income in Iraq, and knowing the extent of the impact of economic sectors on growth. Economic, which is represented by (agriculture, manufacturing industries, tourism, oil, mining) on the GDP, and one of the most important results that the research reached is the correlation of the study variables with a relationship with the GDP, except for the manufacturing industries, increasing production in the agricultural sector by (1%) It contributes to increasing the GDP by a very small amount (1.64E-12), and there is no significant impact of the manufacturing sector on the GDP. The domestic product increases by (0.123%) with the increase in the sector of other types of mining, and the domestic product increases by (0.000217) with an increase in oil sector production, and the domestic product increases by a very small amount (7.19E-13) with an increase in the tourism sector if any of these variables increases by (1.00), and one of the most important recommendations that the research reached is changing the method of distributing the collected revenues among the operating budget. And the investment budget with diversification in order to achieve economic growth.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (2): 59-80
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.2.4

أثر تنويع مصادر الدخل في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)

أحمد يونس جبار الخزرجي
كلية العلوم الإسلامية/الجامعة العراقية

المستخلص

إن استراتيجية التنويع الاقتصادي (تنويع مصادر الدخل) تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي، ويهدف البحث إلى بيان أهمية اتباع منهج تنويع مصادر الدخل في العراق، ومعرفة مدى تأثير القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي والتي تتمثل بـ(الزراعة، الصناعات التحويلية، السياحة، النفط، التعدين) على الناتج المحلي الاجمالي، ومن أهم النتائج التي توصل اليها البحث هي ارتباط متغيرات الدراسة بعلاقة مع الناتج المحلي الاجمالي عدا الصناعات التحويلية، فزيادة الانتاج في القطاع الزراعي بمقدار (1%) يسهم بزيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ضئيل جدا (1.64E-12)، كما إنه لا يوجد تأثير معنوي لقطاع الصناعات التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي، ويزداد الناتج المحلي بمقدار (0.123%) بازدياد قطاع أنواع التعدين الأخرى، ويزداد الناتج المحلي بمقدار (0.000217) بازدياد انتاج قطاع النفط، ويزداد الناتج المحلي بمقدار ضئيل جدا (7.19E-13) بزيادة القطاع السياحي إذا زاد أي من هذه المتغيرات بمقدار (1.00)، ومن أهم التوصيات التي توصل إليها البحث هي تغير طريقة توزيع الايرادات المتحصلة بين الموازنة التشغيلية والموازنة الاستثمارية مع تنويع الأخيرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، مصادر الدخل، النمو الاقتصادي.

المقدمة

إن الاقتصاد الريعي للدولة، والاعتماد على مورد واحد مثل النفط، يجعل الاقتصاد هشاً تؤثر فيه التقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية، فالتنوع الاقتصادي ضروري ويجب السعي للوصول إليه، لاسيما في الدول النفطية، لتقوية الاقتصاد وجعله متكيفاً مع المتغيرات المحتملة حسب اقتصاد الدولة، فضلا عن الأهداف الاقتصادية التي يمكن للتنوع الاقتصادي أن يحققها مثل زيادة فرص العمل وخفض نسبة البطالة، وما ينتج عنه من زيادة في الناتج الاجمالي المحلي، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

وأصبحت هذه الاستراتيجية ضرورية للدول ذات الاقتصاد الريعي التي تعاني من اختلال في الهيكلية الاقتصادية وضعف القاعدة الانتاجية، نتيجة اعتمادها الكلي على النفط ذلك المتميز بتقلب أسعاره في الاسواق العالمية، ولكون العراق من الدول التي يسيطر قطاع النفط على ناتجها المحلي الإجمالي إذ يشكل أكثر من (60%) من الناتج المحلي، ويؤثر في الأداء الاقتصادي رغم امتلاكه للمقومات الاقتصادية المختلفة، لذا لابد من رسم سياسة اقتصادية فعالة لتنويع القاعدة الانتاجية ومصادر الدخل لغرض تحقيق التنمية المستدامة والوقف بوجه الصدمات الاقتصادية الخارجية.

يتناول البحث التنويع الاقتصادي ومدى توافره في العراق، من خلال بيان مدى تأثير بعض القطاعات الاقتصادية المحلية على النمو الاقتصادي، لا سيما أن الاقتصاد العراقي وكما معروف هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط ويحتاج اعادة بناء اقتصاده بما يعزز التنويع، فقد أشارت الدراسات

الاقتصادية الوقائع إلى التدهور الاقتصاد العراقي نتيجة لظروف وعوامل أمنية واقتصادية وسياسية أدت إلى تدمير البنى التحتية، وتدهور القطاعات الاقتصادية وخفض مساهمتها في الناتج الاجمالي المحلي، لذا فإن تبني عملية التنويع الاقتصادي تعد ضرورة لخروج العراق الريعية لتحقيق معدلات أعلى في النمو الاقتصادي.لغرض تحقيق هدف الدراسة قسمت الدراسة على خمسة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الجانب التحليلي والخامس الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: تعاني أغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومنها العراق بالاعتماد على مصدر واحد لتمويل الموازنة العامة وهي الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، وهذا ينعكس سلباً على اقتصاديات تلك الدول، لذا يسعى البحث لمعرفة دور القطاعات الرئيسة في الاقتصاد ومدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانياً. هداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. دراسة الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.
2. بيان أهمية تبني التنويع الاقتصادي في العراق ومعرفة أثر ذلك على النمو الاقتصادي.

ثالثاً. فرضية البحث: يقوم هذا البحث على فرضية مفادها: إن التنويع الاقتصادي في العراق يسهم في تحقيق نمو اقتصادي من خلال زيادة مصادر الدخل وتنوعها مما يشكل عامل دفع لأحداث نمو اقتصادي كون العراق يمتلك الكثير من المقومات الزراعية والصناعية والسياحية التي تمكنه من تحقيق ذلك.

رابعاً. أهمية البحث: تظهر أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، كون تنويع مصادر الدخل موضوعاً مهما يحتل مكانة كبيرة في اقتصاد الدول الريعية، حيث تسعى إليه أغلب دول العالم لا سيما النامية منها وذلك من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لديها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية التي تعطل عملية التنمية المستدامة.

خامساً. منهجية البحث: يقوم هذا البحث على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي القائم على الأسس النظرية والدراسات التجريبية، والمنهج التطبيقي بالمتمثل بالقياس الاقتصادي لدراسة العلاقات بين متغيرات الدراسة المتمثلين بقيم كل (الزراعة، الصناعات تحويلية، السياحة، النفط، التعدين) كمتغير مستقل، والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، خلال مدة الدراسة (2004-2022) باستخدام برنامج (EViews) واعتماد البيانات الخاصة بقيم الناتج المحلي الاجمالي لأنشطة القطاعات المذكورة.

سادساً. حدود البحث: تتمثل الحدود المكانية بالاقتصاد العراقي، أما الحدود الزمانية تتمثل بالمدة (2004-2022).

سابعاً. دراسات سابقة: لمّا كانت الدراسة الحالية تبحث في تنويع انشطة القطاعات الاقتصادية وأثرها في التنوع الاقتصادي، فسيتم التركيز على الدراسات ذات الصلة بالموضوع، ومن أهم هذه الدراسات، دراسة (Esu & udonwa, 2015) التي تناولت التنوع الاقتصادي في نيجيريا للمدة (1980-2011) وذلك بدراسة النسبة بين الصادرات والواردات، وأعداد العمالة، والاستثمارات الاجنبية غير النفطية، ونسبة صادرات النفط الى الصادرات الكلية، ومعدل التضخم، كعوامل تساعد في التنوع الاجمالي المحلي، وتوصلت الدراسة إلى أن التضخم كان ضئيلاً بينما كان للعمالة والاستثمارات الاجنبية غير النفطية أثر ايجابي في المدى القريب والمدى البعيد.

وهدفت الدراسة التي قام بها (ibarubbian & banafea, 2018) لتقييم مدى التنوع الاقتصادي في السعودية للمدة (1970-2014)، وذلك بتقييم الخطط الاقتصادية التنموية، بالاعتماد على (أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي) وأثرهما في دعم التنوع الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى نجاح الحكومة السعودية في التوجه نحو التنويع الاقتصادي في خططها التنموية، رغم البطء في التنوع الاقتصادي غير إن هناك مؤشرات على انخفاض الاعتماد على ايرادات القطاع النفطي.

أما الدراسات العربية والعراقية التي تناولت العلاقة بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي فأن اكثرها اعتمد المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لتحليل أسباب عدم وجود تنويع اقتصادي، مثل دراسة (فاتح واخرون، 2017) و(مجبل، 2018) و(عبد المجيد، 2018)، كما ركزت دراسات أخرى على التجارة الخارجية لبيان التنوع الاقتصادي باستخدام معامل (هيرفندال هيرشمان)، مثل دراسة (فرج، 2017) و(بوقنش، 2018) و(دهمان واسماء، 2018).

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

أولاً. مفهوم التنويع الاقتصادي: تزداد الحاجة من يوم إلى آخر من أجل الانتقال من نماذج النمو القائمة على الانفاق الحكومي الممول بواسطة الإيرادات النفطية والتحول إلى النموذج الجديد الذي يتحقق من خلاله النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل الجديدة عن طريق تنويع النشاط الاقتصادي وخلق ثروة.

إن مصطلح التنويع الاقتصادي أو التنويع في مصادر الدخل يرتبط اساساً بالدول ذات المصدر الوحيد غير المستديم، إذ نجد هذه الأخيرة دائماً ما تهدف إلى تنويع المجموعة السلعية والخدماتية التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وجعله أكثر تنوعاً، وكذلك العمل على تنويع مصاد الموازنة العامة للوقوف ضد أي خلل في أحد الموارد أو انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية، وهناك العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي نذكر منها (كمال، وعلي، 2020: 3).

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تنويع مصادر الدخل، أي تنويع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (غير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يبعد الاقتصاد عن مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسة كالنفط مثلاً، كما يعني التنويع الاقتصادي، بأنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة بدلاً من الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، أي تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة (مجبل، 2018: 148).

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه مفهوم يُستخدم في مجال الاقتصاد للإشارة إلى استراتيجية أو عملية تهدف إلى تنويع وزيادة مصادر الحصول على الإيرادات والأنشطة الاقتصادية في منطقة معينة أو في اقتصاد معين، ويهدف التنويع إلى تقليل التعرض للمخاطر الاقتصادية وزيادة الاستدامة الاقتصادية عن طريق توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية وتنويعها بحيث لا تعتمد بشكل كبير على مصدر أو قطاع اقتصادي واحد (Hvidt, 2013: 4).

في حين عرف التنوع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل، أي أنه عملية تستهدف تقليل مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي والإيرادات الحكومية، وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (غانم، والسلطان، 2020: 20).

ويعرف أيضاً التنويع الاقتصادي هو استراتيجية اقتصادية تهدف إلى توسيع مصادر الإيرادات والأنشطة الاقتصادية في منطقة معينة أو في اقتصاد معين، يتضمن التنويع الاقتصادي تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد أو قليل من المصادر إلى استخدام متعدد من المصادر والأنشطة، هذا يهدف إلى تحقيق تنويع في الاقتصاد من أجل تقليل المخاطر الاقتصادية وزيادة الاستدامة (Callen, 2014: 5).

ومن خلال التعريفات أعلاه يمكننا القول إن التنويع الاقتصادي هو تنويع لمصادر الدخل وتعزيز القاعدة الإنتاجية عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية سواء السلعية أو الخدماتية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع دائرة السوق المحلية وتحقيق انفتاح تجاري على العالم بمنتجات مختلفة وذلك بما يخلص الاقتصاد من خطورة الاعتماد على مورد واحد.

ثانياً. أنواع وانماط التنويع الاقتصادي: هناك نوعين مختلفين من التنويع، التنويع الأفقي والتنويع الرأسي، فالتنويع الأفقي يولد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في القطاع المنتج نفسه، بمعنى إنتاج سلع جديدة في القطاع المنتج في البلد، أما التنويع الرأسي فيستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة (الخطيب، 2014: 113) بمعنى عملية التحول من إنتاج وتصدير السلع الأولية إلى إنتاج وتصدير السلع المصنعة لذا فإن عملية التنويع بشكل عام تهدف إلى تنويع الهيكل الإنتاجي وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد (القطاع النفطي)، وبدورها ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وبالتالي رفع معدلات النمو في الأجل الطويل، وكذلك تنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد لا سيما إذا كان اعتماد هذا الاقتصاد على مورد واحد وكان هذا المورد مورداً ريعياً ويتم الحصول عليه دون بذل جهود لصناعته وإنتاجه وتكاليف استخراجه، مما يجعل من ذلك الاقتصاد اقتصاداً غير مستقر، ومعرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل الاقتصاد أو في خارجه.

وتظهر أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي من خلال تجنب المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وذلك عن طريق زيادة فاعلية القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي القطاع الرئيس في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية (صبر، وسعيد، 2021: 249).

ثالثاً. أهداف استراتيجية التنويع الاقتصادي: إن استراتيجية التنويع الاقتصادي تهدف إلى خلق قطاعات إنتاجية متنوعة وجديدة التي تعمل على زيادة مصادر الدخل القومي، فضلاً عن تقليل الاعتماد الكبير والكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، كون عملية تنويع القاعدة الإنتاجية تعد من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها من أجل الحصول على ايرادات مالية متنوعة، وحسب الفترة الزمنية لعملية التنويع في مصادر الدخل بين هدفين وكالتالي:

- **على المدى القصير:** يكون هدف استراتيجية التنويع الاقتصادي التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيس النفط (إذا كانت دولة ما تعتمد على النفط كمصدر دخل رئيس) وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن العائدات التصديرية الأخرى.

❖ **على المدى الطويل:** إن هدف هذه الاستراتيجية على المدى الطويل، استخدام العوائد المالية المكتسبة من القطاع الرئيس في إحداث تنمية اقتصادية، مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيس (النفط) قد يتم الاعتماد عليه ليكون في المستقبل وسيلة لإحداث التنويع في مصادر الدخل، وتحفيز النمو في قطاعات أخرى (كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بل حتى في قطاعات معدنية كالغاز والمعادن والفوسفات)، (مجبل، 2018: 149)، ومن أهم أهداف التنويع الاقتصادي:

1. التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات الخارجية، كتقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، إذ إن غالباً ما يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج عن إرادة الدول المنتجة والمصدرة له نتيجة الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية وإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار والتي غالباً ما تشهدها الأسواق العالمية للنفط، وهذا ما يترتب عليه تعرض الاقتصادات الوطنية إلى آثار سلبية وأزمات مختلفة (الدليمي، 2010: 209).
2. تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد، وهذا ينطبق مع رأي (John E. Wagner) الذي يؤكد على أنه كلما زادت درجة التنوع الاقتصادي في اقتصاد بلد ما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية (صبر، وسعيد، 2021: 250).
3. تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية، وتهدف الكثير من دول العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة دور القطاع الخاص، كونه يساعد في توظيف عدد كبير من الأيدي العاملة المحلية كما إن له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية (فاتح وآخرون، 2017: 84).
4. تحفيز معدلات التبادل التجاري ورفع مستواها، إذ إن انخفاض أسعار المنتوجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى تراجع مستوى معدل التبادل التجاري، فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات، أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى تقليص الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة، ومن ثم إلى ارتفاع معدل التبادل التجاري (داودي، 2016: 56).
5. توسيع فرص وافاق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي، إذ إن في العدد من الدول النامية يهدف الاستثمار الأجنبي إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني (فاتح وآخرون، 2017: 84).
6. تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية عن طريق تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولإيرادات الموازنة العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها (صبر، وسعيد، 2021: 250).
7. تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية من خلال توسيع وتنويع العوائد وزيادة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (غانم، والسلطان، 2020: 20).

رابعاً. مبررات اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي: إن سياسة التنويع في مصادر الدخل تمثل الدعامة الأساسية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي كون هذه السياسة تتمتع بأهمية كبيرة تهدف إلى استخدام جميع الموارد المتوفرة في الاقتصاد وفي العديد من القطاعات الاقتصادية، وهناك العديد من المبررات التي تدعم اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، من بين هذه المبررات نوضحها في النقاط الآتية: (صبر، وسعيد، 2021: 250) و(كمال، 2022: 13).

1. أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق الكثير من المزايا التي يمكن من خلالها تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي، فعندما يعتمد اقتصاد ما على مورد واحد في تمويل نفقاته فإن أي انخفاض في أسعار هذا المورد يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الإنتاجي، وعلى العكس من ذلك فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد.
2. بما إن الموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض كالنفط مثلاً تعد موارد ناضبة، فأن ذلك يشكل خطورة للدول النفطية كون النفط يعد مورد طبيعي غير كاف، هذا الأمر يتطلب وجود قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج لضمان عدم انخفاض إيرادات النشاطات الاقتصادية المحلية وبالتالي فإن الحل الأمثل بالنسبة للدول المعتمدة على المصادر الناضبة يكمن في تحقيق التنويع في مصادر الدخل لهذا لابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة كافية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
3. إن الدول التي تقتصر تجارتها الخارجية (الصادرات) على منتج واحد أي الاعتماد على مورد واحد فإن انخفاض سعر ذلك المورد يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات، وانخفاض قيمة الصادرات تعني انخفاض عائدات الصادرات من العملة الصعبة، ومن ثم ستنخفض الإمكانيات والقدرات التمويلية لهذه الدول وهذا ما ينعكس سلباً على استيرادها وتنميتها الاقتصادية، بالمقابل فإن الدول التي صادراتها منوعة فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار هذه الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الخسائر الناجمة عن التذبذبات وارتفاع معدل التبادل التجاري.
4. عد استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.
5. تتميز معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية لا سيما الدول العربية بالإخفاق في تحقيق النمو السريع، حيث تسمى هذه الظاهرة بلعنة الموارد الطبيعية، وبالتالي فإن التنويع في مصادر الدخل يساعد في التقليل من هذه اللعنة.
6. أن التنويع الاقتصادي يساهم في توفير الأمن الغذائي، والذي يحتاجها أي بلد بصورة دائمة، لا سيما في اوقات الحروب والحالات الطارئة وما تتعرض لها العلاقات الدولية بين الدول من خلافات وتوترات ومقاطعة وعقوبات اقتصادية.
7. يعد تنويع مصادر الدخل بمثابة تحوط ضد تقلبات معدلات النمو الاقتصادي، هذا التقلب الذي يعد من بين الأسباب الرئيسة وراءه هو أن الدول النامية تعتمد في إنتاجها على القطاعات الأكثر تقلباً والتي غالباً ما تتعرض إلى الكثير من الصدمات الاقتصادية الخارجية والداخلية، سواء كانت هذه الصدمات داخلية أو خارجية، حيث إن ما يقارب (50%) من التقلبات التي تتعرض لها الدول النامية كان سببها أنها تركزت في القطاعات الأكثر عرضة لهذه الصدمات، على خلاف الدول المتقدمة التي لديها بنية اقتصادية أكثر تنوعاً، الأمر الذي يسمح لهيكل صادراتها أن يكون متنوعاً، لذا فأن

التنويع في مصادر الدخل سيمكن هذه الدول على مواجهة الأزمات والمخاطر غير المنتظمة على وجه الخصوص.

وباختصار، فإن سياسة التنويع الاقتصادي تهدف إلى تحقيق استدامة اقتصادية وتوفير فرص اقتصادية أوسع للمجتمع وتقليل التوجه الاقتصادي الضعيف، مما يعزز الاستقرار والتنمية في البلد.

خامساً. محددات استراتيجية التنويع الاقتصادي: هناك العديد من العوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل استراتيجية التنويع، حيث أوردت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة عام (2006) خمس متغيرات أساسية يمكن أن تؤثر في عملية التنويع ومن هذه العوامل الآتي (بوشول واخرون، 2017: 229):

1. العوامل المادية ورأس المال البشري.
2. متغيرات الاقتصاد الكلي) سعر الخصم، التضخم، التوازنات الخارجية).
3. السياسات العمومية (السياسة المالية، السياسة التجارية، السياسة الصناعية) إذ يكون تأثيرها من خلال القاعدة الصناعية.
4. المتغيرات المؤسسية (الحركة، البيئة الاستثمارية، الوضع الأمني).
5. الوصول إلى الأسواق ودرجة الانفتاح على التجارة العالمية في السلع والخدمات ورأس المال والقضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل المحلي والدولي.

سادساً. عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي: إن أغلب دول العالم سواء الريعية أو غير الريعية عملت على تنويع مصادر الدخل في اقتصاداتها وهياكلها الإنتاجية إذ تمكن البعض منها في تحقيق ذلك في حين فشل البعض الآخر، والملاحظ أن أكثر الدول نجاحاً هي الدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية تمكنها من عملية التنويع، فبالاعتماد على هذه التجارب الناجحة يمكننا استنتاج بعض العوامل المشتركة لديها التي أدت إلى نجاح استراتيجية التنويع والتي من بينها الآتي (كمال، وعلي، 2020: 4):

1. توسيع نطاق الانفاق العام الحكومي من اجل دعم القطاعات الإنتاجية التي تؤثر في تنويع الصادرات.
2. ضرورة اعتماد الحكومات على إدارة فعالة وذات مصداقية تقوم بدراسة كل النواحي والأخطار التي من الممكن الوقوع بها جراء التنمية والتنويع من خلال وضع سياسات واستراتيجيات مبنية على معلومات وبيانات للتطورات والتغيرات الداخلية والخارجية لصنع القرارات المناسبة وفق القدرات المتوفرة.
3. تحقيق انفتاح على الخارج من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب وتوفير الظروف المناسبة لهم وتحقيق الشروط الأمنية والبيئية والاقتصادية.
4. العمل على تفادي ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية جراء التغييرات والاستراتيجيات الجديدة.
5. عدم تجاهل الدور الكبير الذي يلعبه قطاع العلوم والتكنولوجيا في ضمان تحقيق التنويع في مصادر الدخل بكل أشكاله.
6. وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية وفق إصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنى التحتية والتجارة الخارجية تهدف إلى التخلص من أحادية الاقتصادية والتحرر من التبعية للمورد الواحد.

سابعاً. أهم مؤشرات القياس للتنويع الاقتصادي: هناك العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التنوع الاقتصادي في دولة أو منطقة معينة، تعتمد الاختيارات على الغرض من القياس

والبيانات المتاحة، ومع ذلك، فيما يلي بعض المؤشرات الشائعة التي يمكن استخدامها لقياس التنوع الاقتصادي:

1. **مؤشر معدل ودرجة التغير الهيكلي:** هي من المؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي، يتم الوصول إليه من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الأولية وبالأخص النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب كل قطاع، أي قياس نسبة مساهمة القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الإجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، إذ يعكس هذا المؤشر مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني (الأسكوا، 2001: 12).
2. **مؤشر نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات:** يعد من مؤشرات التنويع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الأولية الى أجمالي الصادرات الكلية دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع في مصادر الدخل وبالتالي إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة جداً من مجموع الصادرات الكلية فإن هذا يدل على انخفاض درجة التنويع في مصادر الدخل، أي الافراط في الاعتماد على سلعة النفط في الصادرات (الأسكوا، 2001: 12).
3. **مؤشر التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعد من مؤشرات التنويع المتعلقة بالاقتصاد الكلي، إذ إن توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وفقاً للإنتاجية والأهمية النسبية يظهر مدى تنويع النشاط الاقتصادي، فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة دل ذلك على درجة معينة من التنويع (سليمان، 20:2015).
4. **مؤشر درجة أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يمثل الأهمية النسبية للواردات من الناتج المحلي الإجمالي، والهدف منه معرفة معالم الاعتماد المتزايد على الخارج.
5. **مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** يعد ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هاماً لقياس درجة التنويع في مصادر الدخل فعلي سبيل المثال فإن تطور نسبة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعكس نمو مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي زيادة درجة التنويع في مصادر الدخل وتطوره وكذا كلما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص والتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت دل ذلك على تنويع مصادر الدخل واستغلال الموارد بكفاءة، فضلاً عن زيادة حصة القطاع الخاص في ملكية الأصول تعني زيادة أهميته بالنشاط الاقتصادي الكلي وبالتالي زيادة تنويع مصادر الدخل (سليمان، 2015: 17).
6. **مؤشر هارفيندال-هيرشمان:** يعد من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد الصحيح (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على وجود التنوع الاقتصادي وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم وجود التنوع الاقتصادي (عبد الفتاح، 2018: 333).
7. **مؤشر فلاديمير كوسوف:** يقيس هذا المؤشر التغيرات الحاصلة في هيكل الاقتصاد، فكلما أصبحت قيمة (COS=0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالة الابتعاد عن هذه القيمة يدل ذلك على نقص تلك التغيرات (مصباح، 2013: 94).

المبحث الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022)

أولاً. العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي:

إن العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي احتلت صدارة العديد من الدراسات الاقتصادية النظرية منها والتطبيقية على حد سواء، كون التنويع الاقتصادي (التنويع في مصادر الدخل) حسب الكثير من المفكرين الاقتصاديين المخرج الوحيد للدول المعتمدة على مصدر دخل وحيد من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادية والمحافظة على استدامتها.

وبينت التجربة أن الثروة النفطية يمكن أن تكون نقمة أو نعمة على اقتصاد الدول المنتجة للنفط، إذ يعتمد ذلك على مدى كفاءة استخدام هذه الثروة، وتشير التجارب خلال العقود الماضية إلى أن القسم الأعظم من الدول النفطية اعتمدت اعتماداً مطلقاً على العائدات النفطية في حل التحديات التي تواجهها كافة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وتشير تجارب التنمية في الدول النفطية ومنها منطقة الخليج خاصة إلى انخفاض متوسط الدخل بدلاً من زيادته خلال المدة (1982-1998) من (10.5 الاف دولار إلى 6 الاف دولار)، حيث فشلت هذه التجارب في خلق نوات لاقتصاد وطني قوي قادر على الصمود واستمرار النمو في المدى الطويل، وانغمست في سياسات استثمارية غير كفؤة أدت إلى اغراق معظم الطاقات الإنتاجية المتاحة وانحرافها عن القطاعات المنتجة، ومن هنا تظهر الأهمية الكبيرة لسياسات التنويع الاقتصادي لدفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المنتجة شرط أن تتسم هذه السياسات بالكفاءة والفعالية (كمال، 2022: 70).

وهناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصاد يتمثل الأول في نظرية الميزة النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع) محفزاً ومصدراً للنمو الاقتصادي، ويتمثل الثاني في الدراسات التطبيقية التي تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي آثار سلبية على النمو الاقتصادي وتنادي بعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات، وتستند نظرية المزايا النسبية الخارجية إلى ارتفاع كفاءة استخدام الموارد المتاجر بها بين الدول وترتبط في الاقتصادات النفطية بالمزايا النسبية الداخلية التي تفيد بكفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد المحلي فلولا التكلفة المنخفضة لاستخراج النفط والغاز والمنتجات البتروكيمياوية، لما تمكنت الدول النفطية من تصدير المنتجات النفطية، وتحقيق الميزة النسبية الخارجية، وخلافاً لنظرية الميزة النسبية، يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يدفع باتجاه النمو التنمية الاقتصادية وذلك للأسباب الآتية: (الخطيب، 2014: 113):

1. تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال تنويع المجلات الاستثمارية وزيادة فرصها.
2. تقليل مخاطر الهيكل الإنتاجي المعتمد على عدد محدود من المنتجات والقطاعات.
3. تقليص المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات.
4. زيادة إنتاجية رأس المال البشري.
5. تقوية العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية.
6. تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
7. رفع معدل التبادل التجاري.
8. توفير فرص عمل للأيدي العاملة المحلية.
9. زيادة القيمة المضافة وتعزيز التنمية المستدامة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (2): 59-80
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.2.4

وبشكل عام، التنويع الاقتصادي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تعزيز استقرار الاقتصاد وتحسين كفاءته، ومع ذلك، يجب أيضًا مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد والتحديات التي قد تواجهها في عملية التنويع.

ثانياً. الاقتصاد العراقي ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: بعد انفتاح الاقتصاد العراقي على أثر انتهاء الحصار الاقتصادي بعد عام (2003)، العوامل السياسية والأمنية غير المستقرة التي أخذت وتائرها تتصاعد بصورة تدريجية في إحداث الاختلال في هيكل الناتج المحلي الاجمالي، وذلك عن طريق تراجع أداء القطاعات الاقتصادية بسبب ما عانته من إهمال وتهميش لمدة طويلة من الزمن، ومحاولات الدولة لدعمها كانت ضعيفة ما أدى إلى جعل العرض الكلي غير مواكب لفائض الطلب الكلي، مما أجبر الدولة على اعتماد أسلوب الاستيراد من أجل تغذية ذلك الطلب المتنامي، هذا الأخير بدوره مارس قيداً على جميع المبادرات والمساعي الرامية إلى إعادة إحياء الاقتصاد العراقي، وهذا ما جعل من الدولة ومن أجل الحفاظ على استمرارية القطاع العام أن تبقى معتمدة على القطاع النفطي وبشكل تام، بوصف المصدر الوحيد للموارد المالية للدولة، ولهذا فأنه من الطبيعي أن يستمر الاختلال في هيكل الإنتاج (كامل وسامي، 2016: 9)، وسنقوم بتوضيح نسب مساهمة بعض القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة وكما في الجدول أدناه.

جدول (1): نسب مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004-2022)

السنة	القطاع الزراعي %	قطاع التعدين والاستخراج %	قطاع الصناعات التحويلية %	قطاع الخدمات %	قطاع السياحة %
2004	8.40	68.85	1.02	21.79	0.12
2005	6.93	57.96	1.76	24.84	0.65
2006	6.88	57.83	1.32	23.69	0.39
2007	6.13	55.47	1.54	23.95	0.87
2008	5.82	53.18	1.63	24.25	0.90
2009	5.76	43.29	1.68	20.54	1.37
2010	4.92	45.39	2.61	26.70	1.34
2011	3.84	53.37	2.26	25.62	0.91
2012	5.22	55.73	2.28	24.15	0.83
2013	5.16	50.04	2.72	20.27	0.09
2014	4.5	46.21	2.29	21.90	0.06
2015	4.1	44.08	1.87	22.58	0.05
2016	4.7	31.28	2.12	23.60	0.21
2017	4.9	30.09	2.02	30.24	0.24
2018	4.08	39.45	2.60	29.68	0.42
2019	3.80	42.95	1.93	29.74	0.39
2020	2.9	51.32	1.83	29.64	0.30
2021	3.96	44.53	1.86	37.22	0.35
2022	2.1	46.68	2.02	28.30	0.40

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

يظهر الجدول رقم (1) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، كما يوضح الجدول الخلل الذي يعانيه الاقتصاد العراقي، وإنه اقتصاد أحادي المصدر، فالبيانات الخاصة بالقطاع الزراعي تشير إلى انخفاض مساهمته من (8,40%) سنة (2004) إلى (2.1%) سنة (2022) رغم كونه القطاع الأهم والأساسي في تحريك الاقتصاد العراقي، لما يقوم به من دور مهم في توفير الغذاء للسكان، والمواد الأولية للصناعات التحويلية، وقد ساهم القطاع الزراعي ولفترات طويلة في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي للسكان لاسيما فترة الحصار الاقتصادي، إلا أن تردي الظروف الأمنية بعد التغيير في نيسان (2003) أدت إلى تراجع مستمر في الانتاج الزراعي، والدمار الذي أصاب البنى التحتية، والتدهور في الموارد المائية نوعاً وكماً، واغراق السوق المحلية بالمنتجات الزراعية المستوردة بأسعار لا يمكن للإنتاج المحلي منافستها نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية (البنك المركزي العراقي، 2008: 19)، فضلاً عن ضعف الدعم الحكومي للقطاع الزراعي ضعف سياسات الدولة الزراعية وعدم قدرة المنتجات الزراعي المحلية على منافسة المنتجات المستوردة، فكما هو معلوم فإن استيرادات البلد من المواد الغذائية تتصاعد باستمرار، وفيما يخص قطاع التعدين فإن استخراج النفط الخام يشكل غالبية هذا القطاع، اذ يشكل حوالي نصف الناتج الإجمالي المحلي، كما يظهر أن هذا القطاع يمتاز بارتفاع مساهمته في الناتج الاجمالي المحلي طيلة فترة الدراسة.

أما بالنسبة لمساهمة هذا القطاع خلال هذه الفترة، فقد انخفضت نسبة مساهمته من (68.8%) سنة (2004) إلى (43.29%) سنة (2009) بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة للازمة المالية العالمية وانخفاض الصادرات النفطية، وعادت لترتفع إلى (53.37%) سنة (2011)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية في تلك السنة، أما انخفاضه سنة (2013) إلى (46.21%) فيعود تراجع نشاط التعدين، والانخفاض المستمر في مساهمة هذا القطاع منذ (2014) يعود إلى تراجع أسعار النفط قياساً بالسنوات المسابقة وذلك بسبب تعرض العراق إلى صدمة مزدوجة تمثلت بانخفاض أسعار النفط العالمية من ناحية، الحرب مع الإرهاب وخروج عدد من المحافظات والحقول النفطية فيها خارجة سيطرة الحكومة العراقية، فضلاً عن تدمير عدد من الحقول والآبار والمصافي وخروجها عن الخدمة لا سيما مصفى بيجي.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية الذي يعد أكثر القطاعات أهمية لدوره الكبير في التنمية الاقتصادية، فهذا القطاع ينفرد عن القطاعات الاخرى بقدرته على رفع مستوى الانتاجية وتوفير فرص العمل مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي (رسن، 2017: 122)، إلا أن الملاحظ أن مساهمة هذا القطاع لم تبلغ (3%)، ولعل ذلك يعود إلى عدم وجود ضوابط ورسوم جمركية، وعدم كفاءة أجهزة التقييس والسيطرة النوعية، وتوفير المستوردين لأغلب احتياجات المواطن (صالح، 2016: 17)، كما إن توقف المنشآت الصناعية له دور كبير في انخفاض مساهمة هذا القطاع، إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة المتوقفة (326) من أصل (600) منشأة صناعية (حسين، 2017: 61).

وفيما تعلق بقطاع الخدمات فرغم جمع هذا القطاع لأنشطة خدمية متعددة، إلا أن الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذا القطاع رغم أنه يحتل المرتبة الثانية في مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمته منخفضه، نتيجة التدهور في البنى التحتية لهذا القطاع بسبب

الحروب التي عانى منها العراق، كما يلاحظ التذبذب في مساهمة هذا القطاع نتيجة التقلبات في أسعار النفط.

وفيما تعلق بقطاع السياحة شهدت تذبذب وضعف كبير خلال مدة الدراسة، إذ أخذت النسبة بالارتفاع للمدة من (2008-2010) نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق، أما باقي السنوات فشهدت ضعفاً في مساهمة الإيرادات السياحية لا سيما خلال المدة (2013-2016) نتيجة تعرض العراق لهجمة من قبل الإرهاب وخروج العديد من المحافظات عن سيطرة الدولة الأمر الذي أثر بصورة سلبية على السياحة في العراق وتراجع عدد السياح والإيرادات السياحية، وبعد أن أخذ هذا القطاع إلى ممارسة نشاطه نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية والاقتصاد سرعان ما انخفضت هذه الإيرادات للفترة (2019-2020) بسبب جائحة كورونا والحضر الصحي الذي ضرب العالم أجمع وانقطاع حركة المرور والسياحة بين الدول وتوقف المطارات، وعلى الرغم من أن العراق يتملك المقومات الكبيرة التي تجعله في طليعة الدول السياحية كالمناطق الاثرية والدينية والطبيعية إلا أن مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً وهذا نتيجة لعدم الاهتمام بهذا المصدر الأساسي الذي يعد خامس مصدر أساسي في تكوين الدخل في بعض الدول المتقدمة.

ومن خلال ما ذكر يمكن القول إن القطاع المسيطر على الاقتصاد العراقي هو قطاع الصناعات الاستخراجية، وعليه الاعتماد الكلي في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما جعل الاقتصاد العراق غير مستقر، فضلاً عن كونه معرض للصدمات الخارجية بصورة كبيرة لاعتماده الكلي على الإيرادات النفطية التي ترتبط بتقلبات أسعار النفط العالمية، كما يلاحظ تهميش قطاعي (الزراعة، والصناعات التحويلية)، واللذان يعدان قطاعان حيويان، يمكن الاعتماد عليهما في النمو الاقتصادي، في حالة تطويرهما ودعم الاستثمار فيها بصورة صحيحة، اضافة الى تطوير القطاعات الأخرى، واعادة البنى التحتية.

ومن أجل العمل على تنويع الاقتصاد العراقي يجب العمل على الاستفادة من الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية لا سيما بعد عام (2003)، وتحديد القطاعات الأولى في استراتيجية التنويع الاقتصادي ويتم ذلك من خلال إنشاء صندوق لإدارة الفوائض النفطية كما هو حال العديد من الدول النفطية التي انتهجت سياسات مختلفة في إدارة الفوائض النفطية، ومن هذه السياسات سياسة إنشاء صناديق للنفط تحت مسميات مختلفة (الصناديق السيادية)، إذ قامت حكومات هذه الدول باستقطاع نسبة من العائدات النفطية ووضعها في تلك الصناديق، فصفة التذبذب في الايرادات النفطية واعتمادها على المورد المعرض للنضوب في المستقبل يكون لها أثار في تحديد حجم الإنفاق الحكومي وفي التنمية والاستقرار الاقتصادي، ورغم أهمية وشيوع إنشاء مثل هذه الصناديق، إلا إننا نجد أن هناك عدد من الدول المنتجة للنفط، لم تتخذ من هذه الوسيلة طريقاً لتنويع اقتصاداتها، ولعل العراق يقع في مقدمة هذه الدول، وفي ظل التوقعات باستمرار الطفرة في أسعار النفط، بات من الضروري للعراق أن يلجأ إلى إنشاء وتأسيس صندوق استثمار تلك الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، وتوضع لها رؤية تأخذ بالحسبان متطلبات عملية التنمية المستدامة واستراتيجية التنويع، إذا ما أخذنا بالاعتبار ارتفاع احتياطيات العراق من النقد الأجنبي (مرزوك، وحمزة، 2014: 68)، ومن ناحية أخرى يجب تحديد وتنمية القطاعات المؤهلة للتنويع الاقتصادي، كتنمية القطاع الصناعي الذي يعد من أهم وأبرز القطاعات الاقتصادية لمّا له من دور رائد ومحوري في مجمل العمليات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، إذ إنه مفتاح تطور ونمو وتنوع

كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لدوره الكبير في رفع مستوى الإنتاج، وتوليد الدخل، وتوفير فرص العمل، وكذلك تحفيز الادخار والاستثمار، كما يجب أن لا ننسى الرؤية التنويعية للقطاع الزراعي أيضاً لأن الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية مع محدودية العرض جعل من العراق يواجه مشكلة زراعية غذائية تفاقمت بتقدم الزمن، ولجئ لمواجهة هذه المشكلة نحو الاستيرادات من الخارج والذي كلف ويكلف الاقتصاد العراقي مبالغ كبيرة وبالعملة الصعبة، ومن ثم يكون هذا القطاع عائقاً لعملية التنمية، وليس سانداً لها لذا فإن تنمية القطاع الزراعي تستوجب اجراء حزمة من الوسائل والسياسات الزراعية للنهوض بواقعة وزيادة مساهمته القطاعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، كذلك يجب أن لا نغفل الأهمية الكبيرة للقطاع السياحي إذ أصبحت السياحة وما تستند إليه من أرث تاريخي وحضاري في العالم اليوم تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة في تنويع مصادر الايرادات في العدد من دول العالم المتقدم والنامي، والعراق يمتلك المقومات التي تجعله في طليعة الدول السياحية، وكذلك يجب العمل على تنشيط دور القطاع الخاص وتقديم الدعم الكامل لهم وتوفير الحماية تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في القطاعات البديلة (مرزوك، وحمزة، 2014: 71).

المبحث الرابع: قياس وتحليل أثر تنويع مصادر الدخل في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004 -2022)

من أجل بيان أثر التنويع في مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة، قمنا باستخدام نموذج القياسي لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بقيم الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعة، الصناعات التحويلية، السياحة، النفط) والناتج الاجمالي كمتغير تابع.

تم استخدام أساليب قياسية حديثة لقياس أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الاجمالي، وذلك بتحليل سلسلة زمنية للوصول إلى النتائج الواقعية، كما تم القيام بأجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والارتباط الذاتي، وعرض نتائج العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع، كما تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL) باعتباره يعطي أفضل نتائج في المدى الطويل.

اولاً. اختبار الاستقرارية: يعد اختبار الاستقرارية مهما وأساسياً لمتغيرات السلسلة الزمنية، ولغرض الحصول على نتائج واقعية لا بد لمتغيرات السلسلة الزمنية من اجتياز هذا الاختبار والتأكد من استقراريتها لكل متغير على حدة قبل تقسيم النموذج (زيارة، 2018: 442) إذ تعاني العديد من السلاسل الزمنية المتعلقة بالحياة الاقتصادية من عدم الاستقرار أي تحتوي على جذر الوحدة الذي يتجلى بأن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشكلات في التحليل والاستدلال القياسي بسبب صعوبة نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذا يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (الوردي، 1990: 258)، ويقصد باستقراريه السلاسل الزمنية عدم وجود اتجاه عام للظاهرة صعوداً ونزولاً في المسار الزمني للسلسلة، فضلاً عن عدم وجود تقلبات موسمية أي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، مما يجعل البيانات تتذبذب حول وسط الحسابي مستقل عن الزمن (الدليمي، 2018: 112)، وهذا يتطلب اجراء اختبار جذور الوحدة (URT)، وتم اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة حسب اختبار ديكي فولر لجذور

الوحدة، وهذا الاختبار يقوم على أساس فرضيتين، وتكون المقارنة بين القيم الجدولية والقيم المحتسبة دون عد للإشارة: (حسن وزكي، 2012: 11).

- **فرضية العدم H_0:** السلسلة لها جذر وحدة، أي عدم استقرارها إذا كانت قيمة (t) المحتسبة أقل من قيمة (t) الجدولية.
- **الفرضية البديلة H_1:** لا تحوي السلسلة على جذر وحدة، أي أنها مستقرة إذا كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية.

جدول (2): اختبار الاستقرارية

t- Statistic						
Variables	Level			First Difference		
	Test critical values	Augmented Dicky- Fuller test statistic	Prob	Test critical values	Augmented Dicky- Fuller test statistic	Prob
GDP	-2.699	0.998	0.909	-2.708	-2.759	0.0089
AG	-2.708	-0.07718	0.6434	-1.9644	-3.853	0.0007
MI	-2.699	-3.1698	0.0033			
OM	-2.7175	-1.7465	0.0767	-1.9644	-2.918	0.0064
TOM	-4.0044	-1.0969	0.6826	-3.0988	-4.465	0.0044
CROIL	-2.708	-1.0805	0.2417	-2.7175	-4.409	0.0002
السلسلة مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 0.01						

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل في برنامج (EViews12).

ومن النتائج التي أظهرها الجدول رقم (2) وبمقارنة قيم ديكي فولر المحسوبة مع الجدولية، يظهر عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات ولها جذر وحدة عدا (MI)، لذا تم أخذ الفرق الأول، فاتضح استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات لدى الفرق الأول، لذا ترفض الفرضية العدم (H_0)، وتقبل الفرضية البديلة (H_1)، التي تنص على استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات أي لا تعاني السلسة من جذر الوحدة؛ ويؤكد ذلك قيم (Prob) لكل المتغيرات اذ كانت جميعها اقل من (0.01).

ثانياً. اختبار (التكامل المشترك): يعد هذا الاختبار أحد الأساليب المستخدمة في حالة وجود انحدار زائف ويرجع أصل الفكرة إلى (Granger) عام (1981) وتم توضيح هذه الفكرة واجراء الاختبارات والأمثلة التجريبية من قبل (Granger & Engle) عام (1987)، ويمكن تعريف التكامل المشترك بأنه يمثل حالة تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، اذ تؤدي التقلبات في أحداهما الى الغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين القيمتين ثابتة عبر الزمن، أي أن بيانات السلسلتين قد تكون غير ساكنة إذا ما أخذت كل على حدة ولكنها تكون ساكنة كمجموعة (شيخي، 2012: 289)، لقد تم استخدام اختبار (Johansen) للتكامل المشترك والذي يقوم باختبار فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات محل الدراسة أي عدم وجود تكامل مشترك بينها، مقابل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات، أي وجود تكامل مشترك بينها، ويكون ذلك في الاعتماد على اختبارين هما اختبار الأثر

واختبار القيمة العظمى (زيارة، 2018: 443)، والجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار جوهانسون بين متغيرات الدراسة.

جدول (3): نتائج اختبار جوهانسون (التكامل المشترك)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE (S)	**Eigenvalue**	**Trace Statistic**	**0.05 Critical Value**	**Prob.**
*None	0.964384	118.7213	95.75366	0.0005
At most 1	0.857401	68.69695	69.81889	0.0612
At most 2	0.694917	39.48116	47.85613	0.2416
At most 3	0.460161	21.67357	29.79707	0.317
At most 4	0.411606	12.4263	15.49471	0.1376
*At most 5	0.257744	4.470916	3.841465	0.0345
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE (S)	**Eigenvalue**	**Max- Eigen Statistic**	**0.05 Critical Value**	**Prob.**
*None	0.964384	50.02436	40.07757	0.0028
At most 1	0.857401	29.21579	33.87687	0.1629
At most 2	0.694917	17.80758	27.58434	0.5112
At most 3	0.460161	9.247276	21.13162	0.812
At most 4	0.411606	7.955381	14.2646	0.3832
*At most 5	0.257744	4.470916	3.841465	0.0345
* Denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى نتائج برنامج (Eviews12).

ومن خلال الاطلاع على الجدول رقم (3) يتبين أن نتائج اختبار الأثر (Trace) أظهرت وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين (4) متغيرات وفقاً لما اظهرته قيمة (Prob) التي كانت أقل من (0.05)، كما إن قيمة الاحتمال الأكبر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية, لذا ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك، كما أظهر اختبار (Max) للقيم المميزة الكبرى أن قيمة (Prob) لثلاثة متغيرات هو أقل من (0.05)، وإن قيم الاحتمال الأكبر المحسوبة أعلى في قيمته الجدولية لهم وبهذا ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل بين (3) متغيرات، أي وجود علاقة ارتباط بين (3) متغيرات في النموذج مع المتغير التابع، وهذه النتيجة تؤكد العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (2): 59-80
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.2.4

ثالثاً. تقدير النموذج القياسي:

جدول (4): نتائج اختبار (ARDL) لأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

Variables	Coefficient	Prob.	
AG	5.08E-12	0.0033	
MI	-0.000117	0.7338	
OM	2.279	0.3496	
TOM	2.08E-11	0.0261	
CROIL	0.0069	0.0376	
C	2.299	0.0148	
R-squared	0.996	Mean dependent var	5852192
Adjusted R-squared	0.956	S.D. dependent var	2608980
S.E. of regression	16183241	Akaike info criterion	29.43845
Sum squared resid	1.15E+16	Schwarz criterion	29.7223
Log likelihood	640.646	Hannan-Quinn criter.	36.14299
F-statistic	61.93172	Durbin-Watson stat	2.024019
Prob(F-statistic)	0.00000		

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى نتائج برنامج (Eviews12).

تشير نتائج التقدير الأولي في الجدول رقم (4) أن الاختبارات الاحصائية للأنموذج المقدر أن الانموذج جيد من الناحية الاحصائية إذ بغلت قيمة معامل التحديد (R^2=0.99)، كما بلغت قيمة اختبار(F-statistic) (61.9) وهي قيمة معنوية احصائياً اذ بغلت قيمة Prob(F-statistic) (00000.0) مما يدل على أن الانموذج يصلح لتفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما بلغت قيمة إحصائه (Durbin-Watson stat) (2.02) وهي بين الصفر و(3) وهذا يعني قبول فرضية العدم (H_0) أي أن الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

رابعاً. تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ: يستخدم نموذج تصحيح الخطأ Model Correction Error لقياس العلاقة قصيرة الأجل مع قياس سرعة تعديل وتصحيح الخطأ لإعادة التوازن في الأجل الطويل، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتوضيح قدرة وسرعة تصحيح النموذج للخطأ في الأجل الطويل.

جدول (5): نتائج الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج

Variables	Coefficient	t-statistics	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.109624	-5.532341	0.0116
D(LGDP(-2))	-0.246077	-12.90824	0.0010
D(LGDP(-3))	-0.559256	-28.01181	0.0001
CointEq(-1)*	-0.992915	-59.32840	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى نتائج برنامج (Eviews12).

يتضح لنا من الجدول رقم (5) انموذج تصحيح الخطأ والمعلمات قصيرة الأجل لمتغيرات النموذج، وتشير النتائج إلى أن معامل تصحيح الخطأ والذي يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، كانت قيمته سالبة ومعنوية حيث بلغت (0.992915-) وبمعنوية عند مستوى (1%) وهذا يؤكد وجود علاقة توازنيه قصيرة الأجل بين بين الناتج المحلى الإجمالي ومؤشرات التنوع الاقتصادي، كما تبين معلمة تصحيح الخطأ أن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، مما يعني أن اختلال التوازن يصحح بسرعة تعديل (99%) من الزمن.

جدول (6): نتائج الأجل الطويل

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	-0.13079	-3.344873	0.0442
AG**	1.64E-12	1.19E-13	0.0008
LMI**	0.000255	0.000217	0.3242
LOM**	0.123578	0.039024	0.0506
TOM**	7.19E-13	7.60E-14	0.0025
CROIL**	0.000217	1.89E-05	0.0014

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى نتائج برنامج (Eviews12).

في الأجل الطويل نلاحظ أن زيادة الانتاج في القطاع الزراعي بمقدار (1%) يسهم بزيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ضئيل جداً، كما إنه لا يوجد تأثير معنوي لقطاع الصناعات التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي، ويزداد الناتج بمقدار (0.123) بازدياد قطاع أنواع التعدين الأخرى، ويزداد الناتج المحلي بمقدار (0.000217) بازدياد انتاج قطاع النفط، ويزداد بمقدار ضئيل جداً بزيادة القطاع السياحي إذا زاد أي من هذه المتغيرات بمقدار (1%)، واعتماداً على النتائج السابقة يظهر التأثر الكبير للناتج الاجمالي المحلي بقطاع النفط خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يؤكد اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، تليه أنواع التعدين الأخرى ثم قطاع السياحة، التي ظهر أن له أثراً قليلاً نسبة إلى باقي القطاعات.

خامساً. الاختبارات التشخيصية: تم التأكد من مصداقية النموذج وخلوه من المشاكل القياسية عن طريق اجراء عدد من الاختبارات، وكما موضع في الجدول رقم (7).

جدول (7): اختبارات فحص النموذج

المشكلة القياسية	الاختبار	Prob.	مستوى القبول	القرار
الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.0801	>0.05	لا توجد مشكلة
عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey	0.8947	>0.05	لا توجد مشكلة
التشخيص	Ramsey RESET Test	0.509	>0.05	لا توجد مشكلة
التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque-Bera Histogram Normality test	0.376	>0.05	لا توجد مشكلة

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12).

ومن النتائج التي أظهرتها الاختبارات يتضح أن قيم الاحتمالية الحرجة أكبر من (0.05) في الاختبارات التي تم اجراؤها، وبذلك تم التأكد من خلو نموذج القياس من المشاكل القياسية، كما ثبتت صحة الدالة مع النظرية الاقتصادية.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. يعاني العراق من اختلال في هيكليته الاقتصادية نتيجة اعتماده المفرط على النفط.
2. ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي.
3. عدم وجود رؤية للتنويع الاقتصادي لدى الحكومات العراقية، نتيجة لعدم وجود ارادة حقيقية لتنويع القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الناتج الاجمالي المحلي، مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة.
4. يؤثر القطاع النفطي على النمو الاقتصادي بنسبة أعلى بكثير من باقي القطاعات الاقتصادية، وعليه يمكن استغلال العوائد النفطية لتحقيق تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع، والتوجه للاستثمار في القطاعات الأخرى على المدى البعيد.
5. ترتبط جميع القطاعات الاقتصادية التي شملتها الدراسة ارتباطاً ايجابياً بالناتج المحلي الاجمالي، أي يمكن رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الاستثمارات في القطاعات المختلفة وتطويرها.
6. رغم امتلاك العراق لمقومات السياحة، غير أن تأثير قطاع السياحة ضعيف جدا على النمو الاقتصادي، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والامني خلال فترة الدراسة.
7. يتعرض الاقتصاد العراقي للمخاطر الدائمة نتيجة اعتماده على النفط الذي يعاني التذبذب في الأسعار وهذا يشير إلى ضعف الأداء الاقتصادي، وعدم قدرته على تنويع مصادره، وعدم وجود اجراءات حقيقية للتنويع الاقتصادي.
8. أثبتت نتائج التحليل القياسي تحقق صفة السكون عند الفرق الأول لجميع المتغيرات المدروسة وفق اختبارات جذر الوحدة.
9. يتضح لتنا من خلال الجانب التطبيقي أن نتائج اختبار الاثر (Trace) أظهرت وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين (4) متغيرات وفقاً لما أظهرته قيمة (Prob) التي كانت أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك.
10. ترتبط متغيرات الدراسة بعلاقة ايجابية مع الناتج المحلي الاجمالي، عدا الصناعات التحويلية، فزيادة الانتاج في القطاع الزراعي بمقدار (1%) يسهم بزيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ضئيل جدا (1.64E-12)، كما إنه لا يوجد تأثير معنوي لقطاع الصناعات التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي، ويزداد الناتج المحلي بمقدار (0.123%) بازدياد قطاع أنواع التعدين الأخرى، ويزداد الناتج المحلي بمقدار (0.000217) بازدياد انتاج قطاع النفط، ويزداد الناتج المحلي بمقدار ضئيل جدا (7.19E-13) بزيادة القطاع السياحي إذا زاد أي من هذه المتغيرات بمقدار (1)

ثانياً. التوصيات: في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها البحث يقترح الباحث ما يأتي:

1. عدم الاعتماد على القطاع النفطي فقط وذلك لارتباط أسعار النفط بالتغيرات العالمية التي من الممكن أن تعرض البلد إلى صدمات كبيرة وبالتالي إلى الافلاس كما حصل في جائحة كورونا.
2. تغير طريقة توزيع الايرادات المتحصلة بين الموازنة التشغيلية والموازنة الاستثمارية مع تنويع الأخيرة.

3. يمكن استخدام الايرادات النفطية في دعم وتطوير القطاعات الأخرى، واستخدام مخرجات النفط في تنمية الصناعات البتروكيمياوية وغيرها لتنمية القطاعات الصناعية وتحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي.
4. السعي لتعزيز الاستقرار الامني وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمارات لما بينهما في ارتباط قوي.
5. السعي لتطوير قطاع الصناعات التحويلية، وذلك بتبني استراتيجيات فعالة تدعم القطاع الخاص ليقوم بالاستثمار في مختلف القطاعات، فضلا عن توفير البيئة المناسبة لدخول الاستثمارات الأجنبية
6. العمل على استغلال السياحة الدينية وفرض رسوم على الوافدين الأجانب التي تساهم في الحصول على إيرادات عامة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب العربية:

1. شيخي، محمد (2012)، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، ط1، دار حامد للنشر، عمان.

ب. الرسائل والأطاريح:

1. حسين، كريم سالم، وموسى، حيدر طالب، (2019)، محددات النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية للمدة (1970-2016)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، العراق.
2. حسين، مصعب عبد العالي ثامر، (2017)، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2003-2015)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، العراق.
3. الدليمي، مالك علام عفات عودة، (2018)، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة، (1985-2015)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة.
4. سليمان، مروة خضير، (2015)، التجارة الخارجية للعراق بين ضروريات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ج. البحوث والتقارير:

1. بوشول، السعيد، وغانية، نذير، وجورمون، سعاد (2017)، المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7.
2. بوقنش، وسيلة، (2017)، اقتصاد ما بعد النفط الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد (5).
3. حسن، يحي حمو، وزكي، حسام الدين. (2012)، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية في الاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة – العراق، العدد (25).
4. الخطيب، ممدوح عوض، (2014)، التنويع وأثره على النمو الاقتصادي السعودي، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد 26.
5. داودي، محمد، (2016)، الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 2، العدد 2.

6. الدليمي، محمد صالح جسام، (2010)، الاقتصادات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدوليةIBRD, WTO, IMF ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 3، العدد 5.
7. رسن، سالم عبد الحسن، وحسين، ثامر، (2017)، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003-2015، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (34).
8. زيارة، رحيم حسوني؛ وناجي، مرتضى هادي، (2018)، تقلبات أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة 1988-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة – العراق، المجلد (24)، العدد (105).
9. صالح، لورنس يحيى؛ وكاظم، عقيل مكي، (2016)، ريعية الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل بعد العام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (108).
10. صبر، سعود غالي، وسعيد، شفان جمال حمه، (2021)، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2017)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2.
11. عبد الفتاح، بلعما أسماء دحمان، (2018)، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة اجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1.
12. عبد المجيد، علي إسماعيل (2018)، تنويع الاقتصاد العراقي الممكنات والمقترحات، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (16)، العدد (3).
13. غانم، عادل محمد خليفة، والسلطان، مهدي بن معيض، (2020)، دراسة لأهم العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام معدلات التكامل المشترك، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 30، العدد 1.
14. فاتح، غلاب فاتح؛ والسعيد، سعيداني محمد، وبوبكر، رزيقات، (2017)، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي: حالة ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك، مجلة اقتصادات المال والأعمال JFBE.
15. فرج، ماردين محسوم، (2018)، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2016)، مجلة جامعة التنمية البشرية عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي المنعقد في 25-02 نيسان 2018.
16. كامل، مصطفى؛ وسامي، عامر، (2016)، الموائمة بين التشغيل وتنويع مصادر الناتج المحلي رؤية في إصلاح الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 (30-31/2)، المؤتمر الدولي العلمي الثامن تحت شعار (رؤى اكاديمية للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في العراق. جامعة كربلاء.
17. كمال، فقير، (2020)، أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي دراسة حاله بعض الدول النامية للفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، الجزائر.
18. كمال، فقير، وعلي، يوسفات، (2020)، التنويع في مصادر الدخل وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تحليله لحاله الامارات العربية المتحدة، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 3.
19. مجبل إسماعيل حمادي، (2018)، استراتيجية تنويع مصادر الدخل تجربة دولة الإمارات انموذجاً، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، بغداد-العراق العدد (14).

20. مرزوك، عاطف لافي، وحمزة، عباس مكي، (2014)، التنويع الاقتصادي مفهومة وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 31.
21. مصباح، عماد الدين، (2013)، محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (1970-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
22. الوردي، عدنان، (1990)، أساليب التنبؤ الاحصائي: طرق وتطبيقات، منشورات جامعة البصرة، العراق.
23. الأسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب أسيا، (2001)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة نيويورك.
24. البنك المركزي العراقي، (2008)، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء.
25. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، (2018)، التقديرات الأولية والفصلية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Callen, M. T.; Cherf, Reda; Hassanov, Fouad and Hegazy, AMgad, (2014), Economic Diversification in the GCC, the past, the present and the future, International Monetry Fund (IMF)". Retrived December 2 ,2018 from.
2. Hvidt, Martin, (2013), Economic diversification in GGG Countries: Past record and future trends. Kuwait program on development, Governance and Globalization in the Gulf States, number 2, Retrieved 20 November, 2018 from http://eprints.lse.ac.uk/55252/ .